تحليل سياسات التنمية الإقليمية في قضاء ابو غريب في ظل الإمكانات المتاحة

ألاء إسماعيل خليف عفو
جامعة بغداد - مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا
ala229008@gamil.com

الخلاصة
أن القضاء يتمتع بالكثير من الإمكانات ، فإذا مناظرنا إلى هذه الإمكانيات من روئيا تحليلية تمكنا من التعرف على مكامن القوة فيها وهي وجود خصائص تميز كل مكان عن الأخر ، والتي يمكن اعتبارها فرص تكفل للمصمم ومخطط إمكانية التصميم والتخطيط المبني على اسس مستمدة من واقع حال المعطيات المكانية المتوفرة ، وهنا يبرز دور التنمية إمكانية كواحدة من عمليات إعادة هيكلية المكان التي تظهر كنتيجة لواقع يتطلب رسم أهداف جديدة للمجتمع ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب اخذ قرئت تتعلق بالسياسات المكانية التي يجب اتخاذها ،فأن ذا البحث سوف يركز على تحليل البيانات باستخدام الأساليب الكمية والمتمثلة:
1 - أسلوب تحليل الإمكانيات التنموية
2 - أسلوب الرقم القياسي الموزون (المرجح)
وذلك لاقتراح سياسة تنموية لمنطقة الدراسة وبما يتناسب مع إمكانياته التنموية مع مراعاة الأركان الرئيسية التالية عند وضع سياسة التنمية الإقليمية
1 - الإمكانات التنموية ومحدداتها في منطقة الدراسة
2 - تشخيص العوامل المؤثرة في عملية التنمية
أ - عامل الإمكانيات المتعددة (البشرية ، والديموغرافية ،والتعليمية والصحية والمرافق العامة)
ب - عامل الإمكانيات الطبيعية والثروة الحيوانية
ت - عامل الإمكانيات الزراعية والصناعية
3 - دراسة كل المتغيرات المتاحة المؤثرة على إمكانيات التنمية الإقليمية

The Analysis of Regional Development in Abu Ghraib Municipality within the Available Sources

Alaa Isma'el Khlef
Baghdad Univ. – Regional & Urban Planning Center for Higher Study

Abstract
The judgment enjoys many potential sources. If we look at these sources with analytical view that enable us to identify the potentials of strength in them which is the existence of features that distinct each place from the other one, which can be considered opportunities that provide the designer and the planner the possibility to design and planning which is based on subs taken from the reality of the available data of the location.

At this point outstands the role of development sources as one of the processes of re-configuring the place which appear as a result of a reality that requires setting new goals for the society and to achieve these goals it takes observations dealing with the place policies that should be taken, so this research will focus on data analysis using the quantitative methods which are represented in:

1- **Analysis of development potentials.**
2- **Price weighted index method.**

To suggest a development policy for the area of the study compatible with its developmental capacities taking in consideration the following main pillars while putting the regional development policy:

1- Development sources and their limitations in the area of study.
2- Identifying the factors influencing the development process .
A- The factor of multiple sources: (human, demographical, educational, health, and general facilities.)

B- The factor of nature and animal sources.
C- The factor of agricultural and industrial sources.
3. Studying all the available variables influencing the regional development.

المقدمة

لقد اثبتت نظريات الاقتصاد الاقليمي أهمية المكان بأعتبارة عاملا من عوامل النمو والتنمية الاقتصادية المكانية.
ان مايميز اغلب الدول وخاصة الدول النامية التي لم تحض بتحقيق التطور الاقتصادي ،هو حدة التباين والتفاوت المكاني ،حيث تتركز اغلب الفعاليات الاقتصادية في مناطق معينة بينما تعاني المناطق الاخرى نوع من التأخر التنموي ويرجع هذا الى غياب اساليب التخطيط المكاني وغياب المعلومات وقلة البحوث والدراسات الاكاديمية المتخصصة .
ان التفاعل بين العوامل المكانية ينتج عنه نمطا معينا من التنمية المكانية ،والتي تحاول التخفيف من حدة الفوارق والاختلافات التي تفرضها الطبيعة الجغرافية للمكان انطلاقا من التأثير المتبادل مابين الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وكذلك خلق نوع من التوازن بين الاماكن الاقتصادية ،والتي تمثل هدف السياسات التنموية المحلية

مشكلة البحث

ان هناك تباين في الإمكانيات التنموية بين إقليم وأخر أو في داخل الإقليم الواحد وتأثيرها على التنمية الإقليمية ،فأعلى الرغم من وجود أنشطة زراعية وخدمية وتجارية وسياحية الا ان القضاء لا يزال يعاني من مشكلات التنمية الغير متوازنة في مختلف المجالات ، حيث تتباين المقومات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وتفاوت التنمية الزراعية والصناعية من منطقة إلى أخرى وذلك لتباين الخصائص الإقليمية والإمكانيات التنموية وسوء توظيف هذه الإمكانيات على المستوى الإقليمي او المحلي

فرضية البحث

هناك تباين في إمكانات التنمية الإقليمية في قضاء ابو غريب ،كما ان الإمكانيات الزراعية والصناعية من اهم العوامل المؤثرة في التنمية الإقليمية

يهدف البحث

إلى تحليل إمكانيات التنمية الإقليمية في قضاء ابو غريب ، وتحديد العوامل التي تؤثر في عملية التنمية الإقليمية ،من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات التي تصف الخصائص الطبيعية والبشرية والمقومات الاقتصادية والخدمات والمرافق العامة

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي ألاستنتاجي من خلال اسلوب تحليل الامكانات التنموية ، وأسلوب الرقم القياسي الموزون

اولا- التنمية الإقليمية- وسياستها

تطورت التنمية الإقليمية ،فهي انعكاسا مباشرا لمشكلات التنمية والتفاوت بين الأقاليم البلد الواحد ، من الظواهر السائدة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، مشكلة التباين المكاني بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعزى في ذلك تركز اغلب الأنشطة في مناطق معينه دون أخرى ،مما أدى ذلك إلى بروز مناطق متطورة وأخرى اقل تطور ضمن الإقليم الواحد .
أن ما تحاول التنمية الوصول إلية من خلال آلياتها وبرامجها في تحليل البعد المكاني للإقليم وموازنته في إبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ،وذلك من جراء تغيرات تظهر أثارها واضحة على الإقليم[1] ومن هنا يمكن إعطاء عدة تعار يف للتنمية الإقليمية ،هي عملية تهدف إلى تحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي تذوب معه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية والكفاية الإدارية والتنظيمية المتاحة على المستوى الإقليمي[2] كما وعرفت أيضا (بأنها السياسة التخطيطية التي بإمكانها تحديد الاتجاهات الرئيسة لكيفية تخصيص الموارد (المادية والبشرية)بين المدن والأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد بما يضمن دمج اهداف التنمية على المستوى المحلي مع أهداف التنمية على المستوى القومي[3] أما رأي (Kuklinski) التنمية الإقليمية هي دعامة اساسية لتحقيق اهداف التنمية القومية ، اي بلوغ الهيكل المكاني للاقتصاد في جميع مناطق البلد الواحد [4]،
يتضح من التعاريف السابقة ان التنمية الاقليمية هي عملية تاريخية تهدف إلى تغيير لاوضاع معينه من مرحله متخلفة او اقل تطور إلى مرحلة اكثر حداثة وتطور ، فهي تحاول احداث توازن نسبي بين المناطق المختلفة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ،وهذا يساهم بدرجه ما في تحقيق نوع من الرفاه المطلوب في المناطق المختلفه .
أما سياسة التنمية الاقليمية فهي(الوسيلة لاعادة تنظيم التركيب على وفق ما يتضمنه ذلك المكان من عناصر تعبر عن تكوينه الاقتصادي والاجتماعي والحيوي)[5] ومما يزيد من الدور الفعال للتنمية الاقليمية وتوجهاتها هو اختلاف موارد الاقليم والامكانات المتاحة وحتى ضمن الاقليم الواحد ،ومما يتسم به التخطيط من مرونه كبيرة ادى ذلك إلى استجابة في تحقيق عدد كبير من حاجات المجتمع المتنوعة [6]

ثانيا-سياسات التنمية الإقليمية أهدافها ومتطلباتها

إن الأهداف التي تسعى التنمية الإقليمية إلى تحقيقها تتباين بتباين المناطق او المراكز الحضرية الهادفة إلى تطويرها ،وبشكل عام فأن اغلب برامج التنمية الإقليمية تهدف إلى تقليص الهوة بين المناطق المتطورة والمناطق المتخلفة

،وتحقيق نمو متوازن نسبيا بين المستقرات البشرية في الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .وبذلك فأن أهدافها تتمثل بما يأتي:

1 -ان التخطيط للتنمية الاقتصادية وتخصيص الاستثمارات مكانيا ينبغي ان يلبي الحاجات الملحة للأقاليم المختلفة مع مراعاة الإمكانيات المتاحة لهذه الأقاليم[7].فالهدف الذي تسعى التنمية الإقليمية إلى تحقيقه هو تأكيدها على أهمية الموازنة بين الأقاليم المختلفة في تخفيض مستويات البطالة ، وهذا يؤدي إلى احداث موازنة بين العرض والطلب للأيدي العاملة ،لذلك فان هدف التنمية الإقليمية في الأقاليم التي تعاني من نسبة مرتفعة من البطالة هو الحفاظ على الأيدي العاملة الموجودة فيها ،وذلك بإيجاد فرص عمل جديدة في هذه الأقاليم [8]، فهي تحاول تنظيم القوى العاملة في تركزات مكانية أكثر سهولة بمعنى بناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد الإقليمي تعزز من عمليات التغيير او الانتقال ألموقعي المتوافقة مع النمط الإنتاجي الأكثر فعالية ، ومن هنا تتأكد أهمية السياسة الإقليمية كجزء جوهري من عملية شمولية التنمية في حل مشكلات الأقاليم[9]

2 -تنشيط الاستثمار في البيئة الأساسية الإقليمية

3 --مراعاة مبدأ توازن النمو بين الأقاليم إن احتياجات كل إقليم يجب إن تتناسب والإمكانيات التنموية في هذه الأقاليم ،فسياسات التنمية الإقليمية هي إظهار إمكانات الإقليم للتنمية ،فا بعض الأقاليم او المناطق تكون فقيرة في مواردها الطبيعية وأخرى غنية ، ولكن المهم إن لأتبقى الفقيرة فقيرة والغنية غنية ،بل يجب لن يرعى مبدأ التوازن في النمو بين الأقاليم لكي لا تحدث خلخلة في مستويات المعيشة بين الأقاليم ،فالتنمية الإقليمية تحاول إن تحقق التكافؤ في الفرص الاستثمارية للأقاليم[10]

ولكي تحقق التنمية النجاح في أهدافها لابد من توفير متطلباتها دون حدوث اثار سلبية للأقاليم المستثمر فيها على الأقاليم المجاورة كاستنزاف الإمكانيات التنموية لتلك الأقاليم من عمالة ومواد أولية ورؤوس أموال بفعل الآثار الاستقطابية فضلا عن وجوب ان يكون الاستثمار أصلا في المكان المناسب وبالشكل المناسب والذي لا يعرض المشاريع والفعاليات إلى اختناقات من مستلزمات الإنتاج والعمالة[11]، كما يجب على المخطط الإقليمي إن يفهم سياسة التنمية الإقليمية ، لأنها سوف تساعده على وضع خطط التنمية الإقليمية من ناحية وتوجه عملية التخطيط الإقليمي من ناحية أخرى ، وكذلك يجب ان تتميز أدوات سياسة التنمية الإقليمية بانخفاض تكلفتها مقارنة بالأدوات البديلة الأخرى.وأيضا نظام حكم وطني واستقرار سياسي قادر على التعبير عن حاجات المجتمع بعيدا عن التقلبات السياسية المستمرة التي تعيق إعداد وتنفيذ هذه الخطط[12]،والعمل على دور القطاع العام في توجيه إطار هذه الخطط والإسهام في تنفيذها بشكل أساسي .وتوفير المعلومات والخرائط والبيانات ولجميع عناصر الخطة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والبيئية[13]بالإضافة الى وجود هيئة تخطيطية في المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية تستطيع تأمين صياغة الخطط الإقليمية والمشاركة بعملية تنفيذها [14]

ثالثا-سياسة التنمية الإقليمية

لسياسات التنمية الإقليمية دورا بارزا في العملية التخطيطية ، فهي تساهم وبشكل فعال في توجيه القدرات البشرية أنيا ومستقبلا ورفع مستواها الإنتاجي والعلمي باتجاه رفع الأداء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ،والاستفادة من البرامج العلمية والتقنية المتاحة بهذا المجال ،فالتنمية الإقليمية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ومن اجل إن تكون هذه الموارد موزعه ومستغلة بصورة أكثر عدالة وعقلانية و بوتائر متصاعدة ، وصولا إلى الهدف الرئيسي وهو تقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين الأقاليم ، إن حركة السكان بين الأقاليم بدوافع اقتصادية وخاصة من الأقاليم الأقل تطور دون تخطيط مسبق يخلق إرباكا شديدا في عملية التخطيط للإنتاج والاستهلاك ، فالتنمية الإقليمية تسعى ان تكون الهجرة مخططة ويحدث ذلك عن طريق تطوير الأقاليم المتخلفة او الأقل تطور ،فهو العامل الحاسم لوقف الهجرة الغير مخططة ويخلق توازن في تنمية الأقاليم اقتصاديا واجتماعيا .

على هذا الأساس يعرف(J0sephfisher) السياسات التنمية الإقليمية بأنها إعلان عن اتجاهات عامة وواسعة للتغير والتي تنشر بطرق مختلفة كأهداف رئيسة نحو إجراء تغيرات شاملة ،وفي ضوء ذلك فأن سياسات التنمية الاقليمة تهدف أساسا إلى تنمية متوازنة في كافة المجالات ولكافة الأقاليم ،فهي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنية الإقليم وفي الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئي مع تأكيدها على الجانب الاقتصادي وعلى المدى البعيد ،وقد تكون هذه التغيرات ذات تأثير في التطور الإقليمي (regional level)[15]

او المحلي (local level) ومن هذه التغيرات التي تحدث هي الموازنة بين الريف والمدينة في الاقليم الواحد وخلق بنية متوازنة في المسيرة التخطيطية .

لست هنالك سياسات تنموية ثابتة واحدة تطبق في عموم الأقاليم ،لأنه الأقاليم ليست متساوية في واقعها الإنتاجي والخدمي او مواردها المادية والبشرية ,مما يتطلب وضع سياسات تنموية تهدف أساسا إلى تطوير هذه القدرات وتقليل الهجرة العفوية منها ، وينظر في هذا المجال إلى التخصص والتنوع الإقليمي في نشاط إنتاجي معين (صناعي ،زراعي) او تقديم خدمات معينة كالسياحة[16].

وبعبارة أخرى دراسة التاريخ الإنتاجي والخدمي في الأقاليم وفيما إذا كان الطابع الغالب هو الزراعي ، الصناعي،الخدمي او متعدد النشاطات ، لذلك يتعين عند وضع اي إستراتيجية الاخذ بمجموعة **من الشروط وأهمها** :

1 - وضع الأهداف وتكاملها وترابطها

2 - إن تكون الأهداف واقعية يمكن تحقيقها على وفق الموارد المتاحة

3 - إن تقيم السياسة اعتمادا على الذات بحيث لا تكون مجرد نقل لسياسات دول أخرى مع عدم الانعزال عن هذه التجارب والاستفادة منها
4 - إن تتسم بالاستمرارية والوضوح في مراحلها الأساسية
5 - إن تتضمن درجة من المرونة تسمح بمواجه المواقف غير متوقعة .
وسوف يتم في الفقرات اللاحقة استعراض أهم السياسات المتبعة في التنمية الإقليمية والتي نحاول ان نستفيد منها في تنمية منطقة الدراسة وهي كالأتي :
1 - سياسة هجرة العمال.
2 - سياسة هجرة رأس المال .
3 - سياسة قطب النمو .
4 - سياسة المستقرات البشرية المنتشرة.
5 - سياسة الانتشار الموجه.
6 - سياسة المدن الجديدة.
7 - سياسة المحاور الحضرية.
8 - سياسة الاستثمار الزراعي.
9 - سياسة الاستثمار الصناعي[17].
وسنحاول التركيز على سياسات المحاور الحضرية ، وسياسة الاستثمار الزراعي ،وسياسة الاستثمار الصناعي وكما يأتي:

1-سياسة المحاور الحضرية

إن النقل عامل ربط بين عوامل الإنتاج لذا فهو يؤثر تأثيرا ايجابي وقوي في التنمية ، لذلك فأن التقدم الذي يحصل في معدلات الإنتاج يمكن ان يكون بسبب التطور الحاصل في خدمات النقل ، فسياسة المحاور تقوم على تنمية المدن الواقعة على طرق النقل في محاور تخطيطية مختارة تدعم بأنشطة اقتصادية مناسبة لهذه المحاور[18]تؤدي إلى نمو المستقرات البشرية في مراحل لاحقة ، وبذلك يتم تفعيل أسلوب المحاور التنموية للمستقرات البشرية الواقعة عليها في إثناء تحسين أنظمة الطرق والنقل والذي ينعكس أثاره على تنمية وتطوير الإقليم من خلال العلاقات القائمة والتكاملية بين بيئتي الحضر والريف ،فالقد كانت إستراتيجيات هذا الأسلوب الأساس الذي استندت عليه المخططات الإقليمية لمدن العالم الرئيسية مثل باريس ،شيكاغو ، وكوبنهاكن[19].

2-سياسة الاستثمار الزراعي

للزراعة دور مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظرا لئن معظم الناس في الدول النامية يعملون بالزراعة ، فأذا اهتم المخططون فعلا برفاهية الناس فأن الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع مستوى الرفاهية للغالبية العظمى من هؤلاء الناس تكون عن طريق مساعدتهم في إنتاج الغذاء ، وتشكل مساهمة القطاع الزراعي الكبيرة الخاصية التي تعطي هذا القطاع الدور المهم في معظم هذه البلدان وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الاخرى ، فضلا عن دور القطاع في تزويد عناصر الإنتاج وخاصة العمل للصناعة والقطاعات الحديثة الأخرى [20]

أ- دور القطاع الزراعي في التنمية الإقليمية

تنطلق أهمية ودور القطاع الزراعي باعتباره واحد من القطاعات الاقتصادية المركزية والمهمة والمحركة لهذا الاقتصاد[21].

لذلك تظهر أهمية القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، يشير إلى الأهمية النسبية لهذا القطاع ضمن مجمل نشاطات لاقتصاد الوطني، وتبعا لذلك فان حجم هذا النشاط وتطوره يمكن قياسه بمساهمته التنمية في تكوين الناتج المحلي والدخل القومي .ان عملية التي تحدث في معظم الدول العالم يواكبها في مراحل معينه تقلص للنشاط الاقتصادي بسبب سحب القوى العاطلة الزراعية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات أخرى غير زراعية ، ذات إنتاجية أعلى مما أدى إلى التوسع في النشاط الزراعي ، وبعض مشاريع البني الارتكازية ، وقطاع الخدمات ، مما يزيد في تقلص هذا النشاط والإنتاج الزراعيين [22]

فترى هذه الإستراتيجية إن عملية تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع الريفي عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من اجل التغيير وهذا يكون عن طريق السياسات والمناهج والخطط التي تهدف إلى الزيادة الحقيقية في معدلات النمو الزراعي المخطط لة في الناتج الزراعي والدخل الحقيقي للفرد خلال مدة طويلة ومستمرة من الزمن على ان تتكامل هذه الخطط مع بقية خطط الاقتصاد القومي فالتنمية الزراعية تعبر عن الإجراءات كافة التي تعمل على تطوير القوى المنتجة لإحداث زيادة في الإنتاج الزراعي المؤدي لعملية التنمية الاقتصادية والزراعية ووسائلها المتعددة عن طريق زيادة إنتاج وحدة المساحة الزراعية (مثل هكتار Hectar)وهذا يتطلب في المراحل الأولى من التنمية حجم كبير من الاستثمار ،كيفية العمل في المناطق الريفية ، وهذا يشمل الاستثمار أيضا إقامة صناعات صغيرة في الريف فضلا عن الزراعة[23].

- ان الهدف من تطبيق هذه لاستراتيجيه يكمن بالتالي

تعد احد استخدامات الأرض ، لذلك يمكن إن تحدد أهدافها ومحاولة تحقيقها من خلال دراسة الواقع الطبيعي للأرض الزراعية،وتوفر المياه وظروف المناخ ، إضافة إلى أنواع المحاصيل والفواكه وقابلية الأرض للزراعة وعمليات تحسين

التربة ،بالإضافة إلى دراسة الإمكانيات البشرية وإمكانية توفر القوى العاملة الزراعية ،وتحديد إمكانية استخدام المكان والآلات الزراعية ضمن إقليم او مجموعة أقاليم ، وكذلك من خلال حجم الزراعة إذا كانت واسعة في أقاليم قليلة السكان ، لذلك يستوجب استخدام المكننة الزراعية،لتعويض النقص في القوى العاملة ، بينما في حالة زيادة عدد السكان فينبغي تقليل الاعتماد على المكانة تضمن حدوث بطالة في منطقة او إقليم معين [24]

فمن أهداف التنمية الزراعية زيادة منتجاتها الزراعية عن طريق استغلال الأرضي الزراعية الحالية والجديدة ، فاغلب الدول النامية تعتمد على هذه السياسات وكذلك اعتمدتها الكثير من البلدان الفقيرة ، والتي يعمل غالبية سكانها في الزراعة ولا تمتلك ثروات معدنية مهمة، ان هذا الشكل من التنمية يتطلب توفير بنية زراعية تحتية مثل الطرق وشبكات الري والبزل مما سيؤدي بدورة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ،فهي تلبي حاجات البشر من الغذاء وتلبي حاجات قطاعات أخرى من الاقتصاد القومي من منتجات زراعي (حيوانية ونباتية)[25]فالمخطط يدرس ظروف وواقع حال الاقتصادي في الإقليم وعلاقة الإقليم بالأقاليم المجاورة له وبالاقتصاد القومي ككل ، فأن زيادة ، فان زيادة رقعة الأرض أصبحت من ضمن أهدافه من خلال اختيار مناطق جديدة وتوفير إمكانيات غير مستغلة سابقا،وتشغيل قوة عمل جديدة أو استخدام مكننة متطورة ، والعمل على اختيار محاصيل جديدة ربما لا تكون معروفة من قبل في الإقليم ومجموعة أقاليم وإدخال أصناف جديدة للاستفادة في توفير موارد زراعية جديدة ، كما وان من ضمن أهدافها تحديد الأرض المزروعة في خرائط على المستوى الإقليمي ويمكن عن طريقها معرفة المساحة المخصصة للزراعة بعد دراسة إمكانيات التربة والأرض المزروعة ، كما انه أيضا يمكن تحديد المساحة القابلة للزراعة ولكنها متروكة وغير مزروعة ، وتحديد ما هي المعوقات التي تعيق التوسع في أراضي جديدة زراعية ، قد تكون طبيعية كالنقص في الموارد المائية (الأنهر الإمطار الآبار وانحدار الأرض وتعديلها) او قد تكون صعوبات بشرية ، إي إن هناك مقص في العمل الزراعي او تحولا للعمل في قطاعات أخرى صناعية او خدمية والتكامل الزراعي مهم أيضا في الإقليم،حيث يخصص كل إقليم من الأرض لإنتاج معين ، مثلا توفير الأعلاف لتغذية الحيوانات ضروري لأنه يخدم الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية كاللحوم والجلود ، وبهذا فان إنتاج المحاصيل العلفيه للحيوانات يؤثر على إنتاج قطاعات أخرى عديدة [26]

من أهداف التنمية الزراعية هو دعم دور الإصلاح في العملية الزراعية ، ومحاولة تثقيف الفلاح وزيادة الوعي التخطيطي للعمالة الزراعية ،وهذا يتطلب إن القوانين الجديدة على دور الفلاح الإنتاجي في العملية الاقتصادية وهذا يكون عن طريق ربط المؤسسات العلمية مع المؤسسات الزراعية ومع الفلاح ستزيد المعرفة الزراعية لدية وبتالي تزيد من العملية الإنتاجية [27]

ونلاحظ مما تقدم انه يمكن ان يساهم القطاع الزراعي بدور أساسي في التنمية الإقليمية من خلال ما يأتي

1 -**الغذاء للمواطنين :** وهو الهدف الاستراتيجي الأول في سياسات الشعوب وبموجبه تعرف التغذية بأنها مجموعة العمليات التي بواسطتها يحصل جسم الإنسان على المواد الغذائية لنموه وحفظ حياته وتجديد أنسجته وتوليد الطاقة اللازمة لذلك [28] وهذا ما تسعى إليه الشعوب كافة خاصة البلدان النامية التي تعاني من أزمة خطيرة في نقص الأغذية وعدم كفايتها او في رداءة نوعيتها ، وفي هذه الحالة تنقصه عناصر هامة مثل الفيتامينات والبروتين ، وهذا يعرض الصحة العامة للخطر ، ويضعف المناعة ضد الإمراض كما ينقص الطاقة عن العمل ، وعليه فأن تحسين نوعية الغذاء وزيادته كميا إي إحداث تنمية في القطاع الزراعي سيترتب عليه دور هام في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية

2 - **مد الصناعات بالمواد الخام الأولية :**تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للعديد من الصناعات التحويلية . فصناعة النسيج تحتاج إلى الأقطان والصناعات الصوفية تحتاج إلى الأصواف ، وهكذا الصناعات الجلدية والصناعات الغذائية والدوائية . وعليه فأن تنمية القطاع الزراعي تعتبر مقدمة أساسية لإحداث التنمية في مجموعة كبيرة من الصناعات [29] **تأمين رأس المال الضروري للتنمية :**ان التوسع في القطاعات الأساسية كالصناعة والزراعة والخدمات يتطلب تراكم مبالغ ضخمة من رأس المال لانجازه واذا علم ان مصادر التمويل هو الادخارات المحلية ثم التمويل الخارجي بأنواعه القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية وإذا أرادت البلدان النامية تجنب اثار هذه الاخيره بحكم كونها ليست مجانية ، وإنما تزيد من وطأءة التبعية نحو المراكز المانحة لها او على الأقل تقيدها بشروطها يصبح التمويل المحلي هو العنصر الأساسي الذي يعول عليه في التنمية)، وتعتبر الزراعة مصدر لتمويل التنمية الوطنية من جهة والتنمية الاقليميه من جهة أخرى .

إن مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال تتخذ صورا متعددة منها زيادة الإنتاج الزراعي وفرض الضرائب الزراعية وانصراف المزارعين إلى توظيف استثماراتهم في قطاعات أخرى ، وإذا كان الضرائب الزراعية قد لعبت دور كبير في تكوين رأس المال في المراحل الأولى في الاقتصاد الياباني ، فأن العمل على زيادة الإنتاج الزراعي يمكن إن يصبح المورد الهام لتراكم المناسب من رأس المال اللازم للتنمية[30]

3- سياسة الاستثمار الصناعي

يمكن تعريف سياسة الاستثمار الصناعي على أنها(السياسة المخططة والمستهدفة لتطوير وبناء الصناعة الوطنية ويتم ذلك من خلال إقامة مشاريع صناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية المكانية للإقليم)[31]وان لهذه السياسة دورا كبيرا في تحديث المصانع وزيادة عددها وإنتاجها وبناء صناعات جديدة لتلبية متطلبات التقدم الاقتصادي عامة وتطور ورفاه الإقليم خاصة .[32]

اما على المستوى الإقليمي فأن سياسة الاستثمار الصناعي تشير الى (العملية التي يتم فيها تحقيق التنمية الصناعية ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي كونها تمثل القاعدة الأساسية التي تسهم في تعزيز فرص تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم من خلال استثمار الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة ضمن الحيز المكاني

أ- دور القطاع الصناعي في التنمية الإقليمية

تستهدف إستراتيجية التنمية الصناعية إحداث تغيرات ضخمة في الهيكل الإنتاجي ، سواء فيما يتعلق ببناء قاعدة صناعية التي تضمن انطلاق القطاع الصناعي وزيادة أهميته النسبية في الاقتصاد القومي وبالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنشاط الأولي ، او عن طريق تطوير وتطويع المستوردة في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ، فالتنمية الصناعية يكمن دورها الأساس في بناء قاعدة تكتيكية او مادية،الأمر الذي يساعد على امتصاص البطالة المقنعة في النشاط الزراعي والخدمات سواء في القطاع الصناعي او داخل نفس الصناعات (زراعة والخدمات)

اما المهام الأساسية للتنمية الصناعية تكون على النحو التالي

1-القضاء على حالة الاختلال ألبنياني في الجهاز الإنتاجي مع المظاهر المترتبة علية من سيطرة النشاط الزراعي والاولي والتخصص في الإنتاج وتصدير منتج زراعي ، وما يترتب علية من انتشار البطالة المقنعة

2-بناء قاعدة تكتيكية متطورة لرفع عملية التنمية في جميع القطاعات

3-تصحيح الاختلال بين موارد الاقتصاد المتوفرة في المجتمع وخاصة بين العمل وراس المال ، وينتج الاختلال نتيجة التزايد السريع في السكان وضعف معدل التراكم

4-تنوع الإنتاج القومي بشكل الذي يساعد على معالجة حالة التبعية الاقتصادية للخارج ،والعمل على تجنب الاثار الطاردة بتنويع هيكل الصادرات والواردات[33].

وبذلك ان القطاع الصناعي يشغل موقع مهم في عملية التنمية من حيث تشغيل الأيدي العاملة ، والمساهمة في الإنتاج المحلي ومما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل والمستوى ألمعاشي للإفراد[34]. ان النمو الصناعي يحفز الاستثمارات في القطاعات الأخرى حيث إن نمط تطور الصناعة التحويلية في العالم يبدأ من الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية وبعدها تأتي الصناعات الإنتاجية التي تنتج عناصر لإنتاج سلع أخرى . فالصناعة التحويلية تمتلك روابط ضمن قطاع الصناعة التحويلية ذاتها وكذلك مع بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني .تلك الروابط تتمتع بأهمية بالغة في عملية التنمية ، ومن ناحية فالصناعة التحويلية توفر متطلبات لدعم الخدمات والهياكل الارتكازية وغيرها ، كما إن إنتاجية الصناعة تتجاوز إنتاجية بقية القطاعات ، فالصناعة تقود الاقتصاد ، اما قطاع الزراعة والخدمات يتبعانها،كما تركز التجارة الخارجية على الإنتاج الصناعي كإنتاج وعناصر الإنتاج ، وان القطاع الصناعي يستخدم تقنيات بشكل مكثف ، ولذلك فأن قطاع الصناعة يعد قطاعا حديثا ومتطورا في البلدان المتقدمة[35].تعتبر الصناعة مرحلة التحول والتطور الحقيقي في الاقتصاد القومي ، فالتصنيع حاجة ملحة للمجتمع لأنه يقدم دعم واضح للاقتصاد ، ولذلك كل المجتمعات وبالأخص المجتمعات النامية تتخذ من التصنيع منبرا للتنمية الاقتصادية شانهم شأن الدول الصناعية ، فالتصنيع كقطاع قائد في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث ان ظهور الصناعات الاستخراجية المتطورة يمكن ان يعتمد عليها في خلق صناعة حديثة[36].لذلك اكد الكثير من المخططين ان التقدم الاقتصادي يمكن تحقيقه من خلال عمليات التصنيع لأنه الصناعة تحقق زيادة عالية في متوسط نصيب الفرد[37]

لقد اعتبر التصنيع كإستراتيجية رئيسية للحصول على معدل للنمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة إلى مستويات أعلى في هذا المجال ،

لذلك هناك عدة أسباب لتبرير أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية منها.

1 - يعد التصنيع في بعض الأحيان طريقة رئيسية لحل مشكلة البطالة والاستخدام الغير الكامل

2 - الاعتقاد بأن التصنيع يمكن إن يغير التركيب الاقتصادي والاجتماعي وذلك لئن الوفرات الخارجية التي ترافق التصنيع تعد من الحالات الضرورية للوصول إلى مستوى عالي من النمو الاقتصادي

3 - يفترض ان يقوم التصنيع بتحسين الإنتاجية عن طريق زيادة الكفاءة

4 - الرغبة في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي يكون عن طريق التصنيع

5 - يعد التصنيع سياسة مهمة للتأثير في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية [38]

فالتصنيع عملية ميكانيكية تتميز بقدرتها على إحداث تغيير في الأساليب السائدة للإنتاج وعلاقات الإنتاج والقضاء على مظاهر التخلف والاختلالات الهيكلية وتظهر أهمية التصنيع في تطوير القطاع الزراعي اذ ان نظام المكننة في الزراعة واستخدام الأسمدة والمبيدات وأجهزت الري تتطلب صناعة متطور قادرة على تجهيز هذا القطاع وسد متطلباته باستمرار ،ان المرونة التي يتمتع بها التصنيع في اعتماد الخبرات العلمية وتكنيكية العالية المستوى وتقسيم العمل والتخصص تجعله ذات تأثير فعال على الهيكل الاقتصادي وتغير أنماط الإنتاج وتفاعله مع القطاعات الأخرى.[39].

لذلك تعني التنمية الصناعية : السياسة التخطيطية او المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية من خلال أقامة مشاريع صناعية لغرض إجراء تغير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني لذلك فالتنمية الصناعية تشتمل التغيرات الحاصلة في مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية الأخرى[40]

ويرتبط بالتنمية الصناعية النمو الصناعي (Growth Industrial)، وهي العملية التي تؤدي إلى زيادة كمية في قيمة او حجم الإنتاج الصناعي في الإقليم [41]ومن نتائج هذه العملية زيادة في عدد العاملين ورفع في إنتاجية العمل ،او زيادة في

قيمة الإنتاج او القيمة المضافة الصناعية المنخفضة ، او عن طريق تقدم الوسائل والأساليب التقنية المستخدمة في إدارة المشاءات الصناعية وإيجاد الصيغ الأكثر ملائمة في ترابط الصناعة وتشابكها [42] فالزيادة الكمية في الإنتاج الصناعي يقابلها زيادة في الدخل القومي للبلد ورفع المستوى ألمعاشي للسكان ،وتتأثر بدوره بالتغيرات النوعية الحاصلة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من حيث تطور المهارات الفنية والتغير الهيكلي للسكان والعلاقات الاجتماعية وما يصاحب ذلك من تقدم تقني ، وكما كان للنمو الصناعي من تأثير في عملية التنمية عموما فأن ر فع معدلاته من شأنه الإسراع في التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ،لذلك يعد عدم وجود قاعدة صناعية السبب الرئيس في ضعف الإنتاجية القطاعات الاقتصادية وانعدام الدافع للنمو يؤمن زيادة منتظمة في الإنتاج[43] لذلك اعتبرت التنمية الصناعية بمثابة القلب في عملية التنمية الاقتصادية المعاصرة وبصورة خاصة في عملية التنمية الإقليمية بصورة عامة ، وتختلف إستراتيجية التنمية الصناعية من بلد إلى أخر ومن فترة إلى أخرى ، تبعا لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد الواحد[44]

وذلك إن أهداف التنمية الصناعية التي تؤكد عليها الخطط الصناعية لاسيما البلدان النامية تتمثل بما يأتي

1 - يعجل وثائر النمو الإقليمي والقومي الإجماليين وذلك عن طريق زيادة إسهام قطاع الصناعة فيه خلال مرحلة معينة من مراحل التنمية الاقتصادية

2 -التخلص من البطالة وذلك بامتصاص الإعداد الفائضة والغير موظفه بالأنشطة الاقتصادية المختلفة

3 - توفير النقد الأجنبي بأحد الاتجاهين :عدم استيراد المنتجات الصناعية من الأسواق الاجنية ، من خلال إقامة صناعات معوضة عن استيراد السلع التي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الاستيراد او إقامة الصناعات الموجه نحو التصدير ،تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية

4 - توزيع الدخل بين الإفراد والجهات وتخصيص الموارد المتاحة عبر الزمن وتوزيع الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال شبكة متداخلة من الفروع الاقتصادية ، وكذلك التوزيع الإقليمي للإنتاج والدخل بشكل متوازن ، كتوزيعها بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية .

5 - تنويع الإنتاج الصناعي وذلك بالانتقال إلى إنتاج سلع صناعية جديدة ذات مؤشرات فنية واقتصادية عالية وتحسين تلك المؤشرات للمنتجات الصناعية فعلا

6 -تحقيق الاستقرار للإنتاج الصناعي وذلك عن طريق النمو المتوازن لقطاعات الاقتصاد الإقليمي والقومي كالزراعة والصناعة وغيرها

7 -التوجه لإنشاء قاعدة صناعية وتقنيه في الإقليم من خلال إقامة صناعات إنتاجية تسهم في بناء اقتصاد قوي

8 -الإسهام في إحداث تنمية اجتماعية وحضارية في الإقليم بواسطة التأثيرات التي يمكن ان تحدثها التنمية الصناعية في تركيبة المجتمع وثقافته

9 -كذلك تساعد التنمية الصناعية في الإقليم على إعادة النظر في البنية العمرانية والخدمية والعمل على تطويرها في المناطق المختلفة [45] ان القطاع الصناعي يلعب دور رئيسيا في إطار عملية التنمية الإقليمية ، ويتضح هذا الدور في ان القطاع الصناعي يقلل من اعتماد الإقليم إلى الخارج في توفير احتياجاته إي يوفر قدرة ذاتية للاقتصاد الإقليمي على التطور ،كما إن القطاع الصناعي يساهم في تشغيل الأيدي العاملة فأن تطوره يساعد على امتصاص البطالة الموجودة في الإقليم ،فالقطاع الصناعي يساهم في رفع مستوى المعيشة في الإقليم من خلال توفيره احتياجات الافراد من السلع الاستهلاكية ، إما الدور الأهم الذي يلعبه القطاع الصناعي في عملية التنمية الإقليمية هو في مساهمة في معالجة الهيكل الاقتصادي الإقليمي النامي على أنواع محددة من النشاطات يتضمنها قطاع او قطاعات محددة تساهم في تكوين الناتج الوطني من جهة والناتج الإقليمي من جهة أخرى

بعد كل مما تقدم يتطلب من المخطط المكاني في عملية التوازن التنموي بين الأقاليم ان يدرك أهمية الأهداف الإقليمية وطبيعتها لا سيما ما يتعلق بالاستخدام الكامل للموارد المحلية وتطور الإنتاجية والذي يتبلور في إثناء الخصائص الرئيسية للبنية الصناعية الإقليمية والتي تكمن مديتاها في الإبعاد الآتية :[46]

أ - البعد الإقليمي

تبني خطة تنمية إقليمية تتوافق مع الخطة الوطنية للتنمية وفقا للنظام السياسي والاقتصادي للبلد .

ب -البعد الاقتصادي

يتمثل في السعي لرفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتوفيرها في الإقليم .

ت -البعد المحلي

إي اختيار المكان المناسب الذي ينبغي على المخطط مراعاته عند اتخاذ القرار في توقيع المشروع الصناعي ذلك ان حسن اختيار المكان امر ضروري ولأكثر من اعتبار ، ومن اهمها مساحة المكان واحتمالات التوسع المستقبلي فضلا عن مراعاة الارتباطات المختلفة للوحدة الإنتاجية مع الوحدات الصناعية الأخرى القائمة والمزمع أقامتها .

رابعا- أسلوب تحليل الإمكانات التنموية (Development P0tentialities Analysis) D.P.A

يعد هذا الأسلوب احد الأساليب التحليلية الذي يقيام بتحليل تفصيلي لعوامل التنمية المتاحة عن طريق حصرها في عوامل (Devlopment Factors) يعتمد على دراسة واقع الحال مكان معين بتفاصيله من إمكانيات متاحة(الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية) وهذه العوامل تعتمد على توجه المخطط ، لذا فأن الاطلاع على دراسات سابقة مع المسح الميداني

مهم على ان تعبر تلك الدراسات والمسوحات عن حقائق واقعية عن طبيعة المكان ، ويؤمن هذا الاسلوب وضع ستراتيجية واقعية لاخذ بنظر الاعتبار الإمكانات التنموية

1 - الية عمل أسلوب تحليل الإمكانات التنموية DPA

تعتمد الية عمل اسلوب على تحليل عوامل التنمية في منطقة الدراسة التي تمثل الموارد الطبيعية والبشرية و القطاعات الاقتصادية والتي يمكن تلخيص الاليه في :

1 - تحديد عوامل التنمية والتي تنشط عملية التنمية كالانشطة الاقتصادية والقوى العاملة والخدمات ، او العوامل التي تحد من عملية التنمية كالمحددات البيئة وتقسم عوامل التنمية (Development Factors) بشكل مفصل الى مربعات والتي تعبر عن واقع حال منطقة الدراسة وبشكل بيانات احصائية

2 - تعطى اوزان ترجيحية لعوامل التنمية الرئيسية بحسب اهمية كل عامل من عوامل التنمية ، وهنا يجب ان يكون دور المخطط مهما اذ يجب ان يتجنب الانحياز وهذا يعتمد على قدرة المخطط في تبرير هذه الاوزان

3 - تشتق من عوامل التنمية الرئيسية عوامل تنمية ثانوية والمقصود بها هنا (تقسيم الامكانيات التنموية الى مجاميع (عوامل التنمية)تعطى اوزان من (1-10) او من(1-100) حسب رؤية المخطط لها، وبهذا تصبح مصفوفة الامكانيات التنموية بشكل مجاميع (Factor Groups)

4 - اجراء العمليات الرياضية التالية

نجمع اوزان العوامل الثانوية ولكل عامل على حدة

- ضرب مجموع السابق بوزن عاملها الرئيسي
- تجمع الاوزان السابقة ولكل العوامل الرئيسية المحددة من خلال مصفوفة ولكل مربع
- الناتج السابق يمثل وزن المربع التنموي الواحد ومن خلال اوزان المربعات العالية الموزعة مكانيا يمكن تحديد اماكن التنمية المناسبة وضمن الامكانيات التنموية المتاحة في منطقة الدراسة .

ان اسلوب تحليل الامكانات التنموية يساهم في وضع السياسات التنموية للاقليم وتوجيهها بهدف وضع السياسة الملائمة لها من خلال استخدام الاساليب التخطيطية

خامسا- أسلوب الرقم القياسي الموزون W.I.N(Weighted IndexNumber)

ان هذا الأسلوب يعتمد على التجانس وتكمن الية عمل هذا الأسلوب باختيار معيارين او أكثر لتحديد أجزاء الإقليم الأكثر ضعفا مقارنة بأجزاء الأقاليم الأخرى ويتم العمل وفق هذا الأسلوب بالطريقة الاتية

1 -تعيين الإقليم او الأقاليم الذي يراد دراستها
2 -إعطاء رمز لكل إقليم
3 -اعطاء رمز داخل المربعات وتكون متسلسلة من الشمال الى الجنوب
4 -اختيار المعايير التي يراد العمل بها وحسب البيانات المتوفرة
5 -تعطى رموز لاجزاء الاقليم واوزان لمؤشراته المدروسة وبنفس اسلوب ال (D.p.A) حيث يتم التوصل الى تحديد الاجزاء التي تتميز بأمكانيات تنموية تساعد على النهوض بعملية التنمية

سادسا- تطبيق الاسلوبين على منطقة الدراسة

تم انتخاب عوامل التنمية الرئيسية (الإمكانات التنموية) لقضاء ابو غريب وحسب متطلبات عمل الأسلوبين وكالاتي

1 - النشاط الزراعي
2 - النشاط الصناعي
3 - الخدمات
4 - السكان

تمنح العوامل التنموية السابقة أوزان ترجيحية حسب نوع وأهمية كل واحدة منها وكما في الجدول (1)

جدول (1) الاوانز الترجيحية للإمكانيات التنموية (العوامل الرئيسية) لقضاء ابو غريب

الامكانات التنموية		الوزن المرجح
زراعة		13
صناعة		11
الخدمات	طرق	6
	تعليم	14
	صحة	4
	ماء	7.5
	كهرباء	10
	مجموع الخدمات	41,5
السكان		4

الخصائص الموقعية	2

وفي هذه المرحلة تقسم هذه العوامل الرئيسية الى مجموعة من العوامل الثانوية اي تقسيم الامكانيات التنموية الى مجاميع اخرى وكما في الجدول (2)

جدول (2) مؤشرات العوامل الثانوية لكل ناحية

العامل التنموي			المؤشرات لكل ناحية
اولا الزراعة			
			1 - مساحة الاراضي الزراعية
			2 - مجموع الايدي العاملة في الزراعة
			3 - مشاريع الري والبزل
			4 - الثروة الحيوانية
ثانيا الصناعة			
1-الصناعات الكبيرة			
		الصناعات الغذائية	-عدد الصناعات
			-عدد العاملين
		الصناعات الكيمياوية	-عدد الصناعات
			-عدد العاملين
		الصناعات المعدنية	-عدد الصناعات
			-عدد العاملين
1 - الصناعات المتوسطة		الصناعات الغذائية	-عدد الصناعات
			-عدد العاملين
		الصناعات الكيمياوية	-عدد الصناعات
			-عدد العاملين
3-السياحة			-ترفيهية-اثرية
ثالثا –الخدمات مقسمة الى			
1-الطرق			-رئيسي-ثانوي-ريفي
2-التعليم			-كلية
			-معهد مركزي
			-مدرسة ثانوية
			-مدرسة اعدادية
			-مدرسة متوسطة
			-مدرسة ابتدائية
			-روضة اطفال
3-الصحة			مستشفى-مركز-اطباء
4-الماء			الطاقة التصميمية لمشاريع الماء
5-الكهرباء			محطات التوليد والنقل والتجهيز
رابعا السكان			الحجم الاجمالي-سكان الحضر-سكان الريف
خامسا-الخصائص الموقعية			وجود مركز حضري

المصدر:الباحث

ويعطى كل عامل من هذه العوامل بعد تقسيمها الى عوامل ثانوية وزنا اخر يتناسب مع اهميته بشرط ان مجموعها لا يتعدى وزن العامل رئيسي المندرج وكالاتي:

اولا- الزراعة : تمنح المناطق الزراعية والمشتغلين فيها أهمية عالية وذلك لكونها تمثل السلة الغذائية لمدينة بغداد ولسكان منطقة الدراسة انفسهم وكما يأتي:

1 - كل (10كم) الف ارض مزروعة فعلا(3) نقاط
2 - كل(1) الف عامل في الزراعة(2) نقاط
3 - كل(1) مشروع اروائي(1.5) نقاط
4 - كل(1) مشروع بزل(1)نقطة

5 - الثروة الحيوانية
للمرتبة الاولى(3)
للمرتبة الثانية(2.5)
وبمجموع الكلي للنشاط الزراعي ليبلغ(13)
ثانيا –الصناعة ان واقع حال الصناعة في قضاء ابو غريب ان القضاء يحتوي على صناعات كبيرة بالاضافة الى الصناعات المتوسطة والتي لها دور كبير في سد حاجة الطلب المحلي والاقليمي من منتجات هذه الصناعة لذلك تم اعطاء العوامل والمؤشرات الداخلة في الصناعة الأوزان التالية:
1 - الصناعات التحويلية
كل (1) صناعة (3)نقاط
لكل(1)الف عامل في الصناعات الكبيرة (2) نقاط
2 - الصناعات المتوسطة
كل(1) صناعة (2) نقاط
لكل (100) عامل (1) نقاط
3- صناعة السياحة
- اثرية :لكل(1) موقع اثري (2) نقاط
- لكل موقع ترفيهي(1) نقطة
وبمجموع الكلي للنشاط الصناعي تبلغ النقاط (11)
ثالثا الخدمات: ان الدور المهم الذي تلعبه الخدمات بأعتبارها احد العوامل المهمة التي تزيد من عمليات الترابط بين الفعاليات الاقتصادية والجاذبة للاستقرار البشري والسكان ضمن حيزها المكاني لذلك قسمت الى خمسة اقسام (الطرق-التعليم-الصحة-الكهرباء- الماء) ولذلك تم اعطاء كل قسم من هذه الخدمات اوزان ترجيحية وكما يأتي:
1 - الطرق:
-كل (1) طريق رئيسي (3) نقاط
-كل(1) طريق ثانوي(2)
-كل (1) طريق ريفي(1)
وبمجموع نقاط(6)
2- التعليم :
- كل(1) كلية(3.5) نقاط
- كل(1) معهد(3) نقاط
- كل(1) مدرسة ثانوية(2.5) نقاط
- كل(1) اعدادية(2) نقاط
- كل(1) متوسطة(1.5) نقاط
- كل(1) ابتدائية(1) نقاط
- كل (1)رياض اطفال(0.5) نقاط
وبمجموع=(14)
3-الصحة:
- لكل(1) مستشفى(2) نقاط
- لكل(1)مركز صحي(1) نقاط
- لكل(1) طبيب (1) نقاط
وبمجموع نقاط(4)
4-الماء
- لكل مشروع طاقة تصميمه 400م3/س (4) نقطة
- لكل مشروع طاقة تصميمه 200م3/س(2) نقطة
- لكل مشروع طاقة تصميمه 100م3/س(1) نقطة
- لكل مشروع طاقة تصميميه 50م3/س(0.5) نقطة
وبمجموع (7.5) نقاط
5-الكهرباء
- لكل محطة انتاج كهرباء رئيسية (4) نقاط
- لكل محطة ثانوية(3) نقاط
- لكل محطة متنقلة(2) نقاط
- لكل(1) ميكا واط (1) نقاط

وبمجموع النقاط(10)

رابعا : لسكان

- لكل(100) الف شخص في القضاء(2) نقطة
- لكل (10) الف شخص في الحضر الناحية (1) نقطة
- لكل(10) الف شخص في ريف الناحية(1) نقطة

وبمجموع (4)

خامسا : خصائص موقعية

- لكل مركز حضري(1) ناحية (2) نقاط

وبمجموع النقاط (2)

بعد ان قسمت العوامل الرئيسية(الإمكانات التنموية) والتي تم إعطائها الأوزان الترجيحية ثم قسمت الإمكانات التنموية الى مجاميع اخرى ثانوية والتي تم احتساب لها أيضا أوزان ترجيحية بشرط ان لا يتجاوز مجموع نقاط العوامل الثانوية عدد النقاط الممنوحة لكل عامل رئيسي يدخل ضمنه العوامل الثانوية وإدخال هذه عوامل في مصفوفة مكانية ، مقسمة الى قسمين تبين نواحي القضاء ومركزه والتي رمزت وفقا للاتي :

1 -ناحية مركز القضاء رمزها A

2 -ناحية النصر وسلام رمزها B

وبذلك نعمل مجموعة من الجداول ندخل فيه عدد النقاط التي جمعتها كل وحدة ادارية وحسب كل تصنيف من مجموعة الإمكانات التنموية والجدول الآتية يوضحون ذلك

جدول (3) يوضح عدد النقاط التي حصلت عليها كل ناحية عن طريق الاوزان التي وضعت لكل مجموعة من تصنيف الامكانيات التنموية في قضاء ابو غريب

الوحدة الادارية / المؤشرات		Aمركز قضاء			B نصروسلام		
اولا –الزراعة	1 - مساحة الاراضي المزروعة		5.9			13.9	
	2-مجموع الايدي العاملة		7.6			17.3	
	3-مشروع اروائي		1.5			1.5	
	4-مشروع بزل		1			3	
	5-ثروة حيوانية		2.5			3	
ثانيا –الصناعة	1-عدد الصناعات الكبيرة		3			5	
	عدد العاملين		4.3			1.2	
	2-عدد الصناعات المتوسطة		3			0	
	عدد العاملين		2.6			0	
	صناعة السياحة	2	1	0	2	1	0
ثالثا- الخدمات	1-الطرق	9	2	5	9	4	6
	2-التعليم	7	3	12.5	0	0	22.5
		12	25.5	42	4	16.5	74
			0.5			0	
	3-الصحة	4	6	150	0	4	95
	4-الماء	8	0	0	4	2	0
			3.5			3.5	
	5-الكهرباء	0	9	2	0	3	2

		186			62		
رابعا-السكان	1-العدد الاجمالي للسكان	1.5			1.7		
	2-عدد سكان(حضر ريف)	10		5	9		8.6
خامسا -الخصائص الموقعية	المراكز الحضرية	2			2		

المصدر: الباحث

و بعد احتساب النقاط التي يوضحها الجدول (3)تم التوصل الى النتائج النهائية لكل مجموعة من الامكانيات التنموية بعد ضربها بالوزن الذي رجح اليه (الوزن النسبي لكل امكانية زراعية وصناعية وخدمات ،سكان، خصائص موقعية)وبجمع النقاط للنواحي جميعها يتم التعرف على النواحي التي تحتاج الى توجيهه التنمية اليها وبحسب أمكانية كل ناحية وذلك تحقيقا لتنمية متوازنة في قضاء ابو غريب موضح ذلك في الجدول (4)

جدول(4) يوضح عدد النقاط التي جمعتها كل ناحية بعد عملية ضرب كل من عوامل التنمية بوزنها الرئيسي

الوحدة الادارية / المؤشرات		Aمركز قضاء			Bنصر وسلام		
اولا -الزراعة	1-	76.7			180.7		
	2-	98.8			224.9		
	3-	19.5			19.5		
	4-	13			39		
	5-	32.5			39		
ثانيا –الصناعة	1-	33			55		
		47.3			13.2		
	2-	33			0		
		28.6			0		
	3-	11	22	0	11	22	0
ثالثا- الخدمات	1-الطرق	12	54	30	24	54	36
	2-التعليم	42	98	175	0	0	315
		357	168	588	231	56	1036
		7			0		
	3-الصحة	24	16	600	16	0	380
	4-الماء	0	60	0	15	30	0
		26.25			26.25		
	5-الكهرباء	90	0	20	30	0	20
		186			62		
رابعا-السكان		6			6.8		
			40	20		36	34.4
خامسا-الخصائص الموقعية		8			8		
مجموع النتائج		3016,3			3055.4		

المصدر: الباحث

سابعا-وصف الإمكانات التنموية في قضاء ابو غريب

بمزاوجة أسلوب الإمكانات التنموية والرقم القياسي الموزون وتطبيقهم على نواحي قضاء ابو غريب ومن ملاحظة النتائج النهائية في الجدول (4) نرى ان النصر وسلام قد جاء بالمرتبة الأولى من حيث وجود الإمكانات في المنطقة التي تساعد على تطوره وتقدمه وخاصة القطاع الزراعي الذي يوفر للصناعة المواد الأولية مع توفر الطرق والخدمات بشكل جيد في حين جاءت ناحية مركز القضاء بالمرتبة الثانية من حيث وجود الإمكانات حيث تركز فيها القطاع الصناعي وكذلك قربها

من مركز محافظة بغداد وهذا يؤدي الى وجود نوع من الترابطات الخلفية والأمامية بين مدينة بغداد والقضاء ، وهذا ساعد على تطور الناحية وتقدمها.

وشكل(1) يوضح مستوى النواحي وحسب الإمكانات المتوفرة لكل ناحية

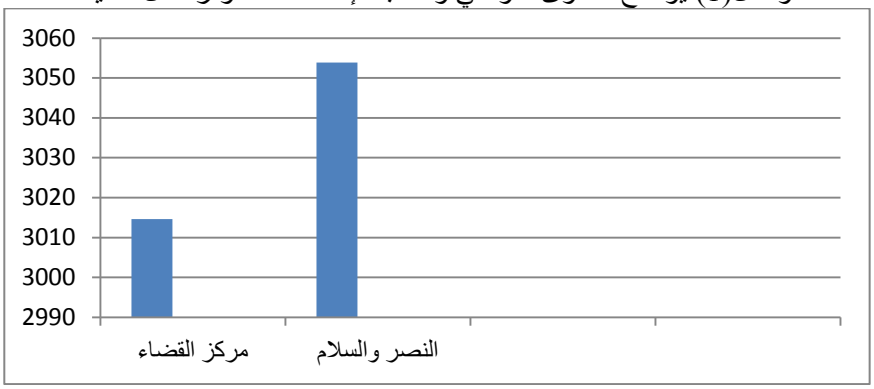

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3-13)

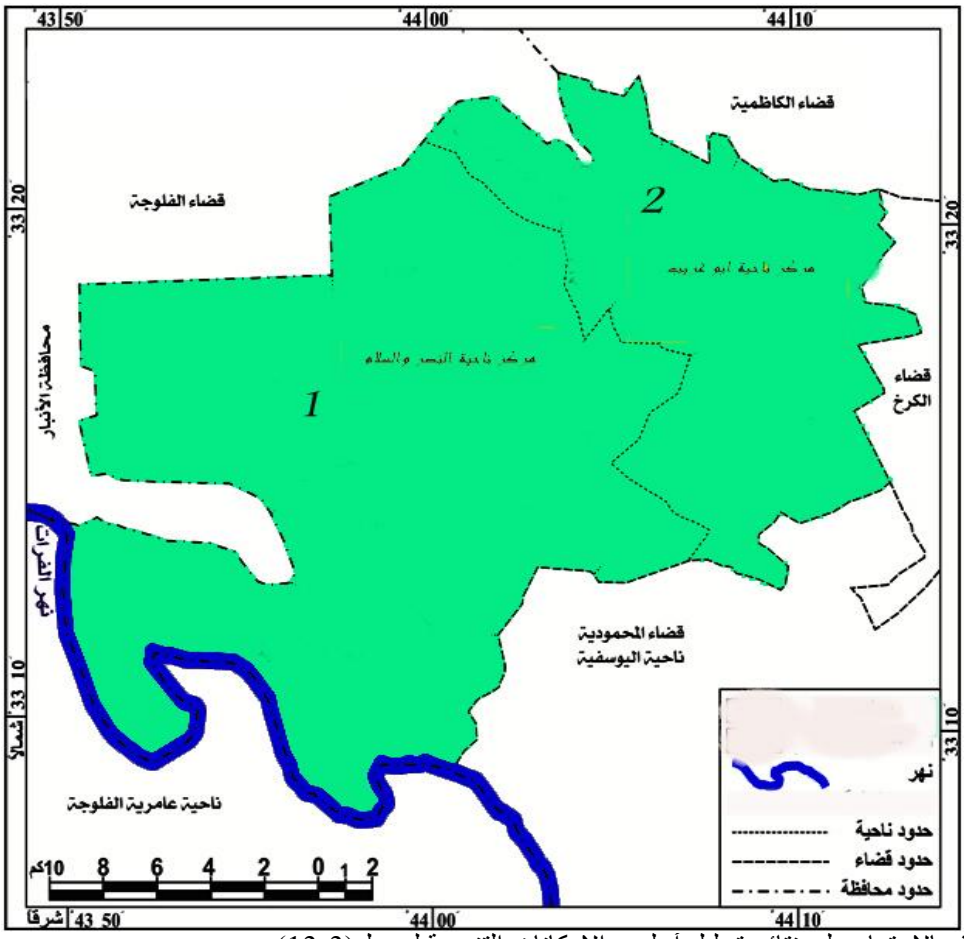

المصدر: الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل أسلوب الإمكانات التنموية لجدول(3-13)

ثامنا- هيكلية النشاطات الاقتصادية لقضاء ابو غريب :

ان عملية المفاضلة بين النواحي التابعة لقضاء ابو غريب وتعيين أسبقيات التنمية لكل واحدة منها تعد من الجوانب الحيوية والمهمة في إيجاد التوازن المكاني لتلك النواحي ضمنيا فيما بينها خارجيا او داخليا من خلال العلاقات بمجاوراتها الاقضية المجاورة لها ، وهذا يتم كله من خلال من خلال تعيين هيكلية النشاطات الاقتصادية الموجودة في القضاء والمؤثرة فيه والتي تعود في ذلك بالمنافع عليه وتسهم في زيادة وتطور فاعلية مقارنة بالاقاليم المجاورة له.

ان هيكلية الانشطة الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي سيتم طرحها من خلال السياسات التنموية المقترحة مراعين في ذلك الأسس الآتية :

1 -نشر واستقطاب الانشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية

2 -دراسة امكانات التنمية والتي تتمثل بالانشطة الاقتصادية والتي تعد المحرك الاساس للعناصر المكونة لها والتي يمكن التعبير عنها بالمتغيرات المختلفة (جوانب اقتصادية وسكانية) والتي يمكن على اساسها وضع الديناميكية للنشاط السائد الذي نحاول الوصول اليه في تفعيل دور هذه الانشطة في تحريك مقومات التطور والنمو في القضاء

3 -تنوع الاستثمارات المكانية – والتي تعتمد على رفع مستوى كفاءة شبكة طرق النقل مما لها تأثير على البنية المكانية وأستقرار السكان وجذب القدرات الاقتصادية والمستثمرين من مجاوراتها وجذب الخبرات الفنية من جانب اخر ورفع مستوى الدخل الفردي .

4 -رفع مستوى الاداء الاقتصادي للقضاء ونواحيه كلا على حسب الحاجة لضخ الاستثمارات (كلا على حده)وطبيعة الامكانات المتاحة فيه.

1- السياسات التنموية المقترحة لقضاء ابو غريب

ان اغلب السياسات التنموية تنصب في رفع وتيرة التطور للمناطق القائمة وتتمثل في رفع مستوى النشاطات الاقتصادية المختلفة وبشقيها الصناعات الزراعية والانتاجية ، وروعي في هذا ان يكون (خارجيا)مع الاقاليم المجاورة ومحوريا (داخليا)للنواحي ضمن القضاء ، ان هذه السياسة حتما سوف تعمل على رفع مستوى الاداء الانتاجي الزراعي والصناعي لمنطقة الدراسة(قضاء ابو غريب) ويمكن عد هذا ضمن نطاق المستوى الوطني ، اي ايجاد حالة من الربط بين التخطيطين على المستوى الوطني والمستوى الاقليمي الذي سوف يعمل على الاخذ بيد الاقتصاد المحلي لمنطقة الدراسة وصولا الى ايجاد نوع من التوازن بين النواحي في الجوانب الاقتصادية .

ان التباين لايزال بين نواحي قضاء ابو غريب في امكانات التنمية الاقتصادية. وان لتنوع الانشطة في نواحي منطقة الدراسة له دور كبير في توفير عامل المرونة في مسالة اقتراح واختيار نوع النشاط الاقتصادي المناسب للناحية كأن يكون نشاط زراعي وهو الغالب في الناحية او الصناعي او يمكن ان يكون خليط مشترك من هذا وذاك .

وفيما يلي السياسات المقترحة لنواحي قضاء ابو غريب والتي تتضمن الاتي:

اولا –السياسات المقترحة لناحية النصر والسلام

1 - سياسة التنمية الزراعية:

ان النشاط الزراعي يتميز بمجموعة من الخصائص ذات ابعاد طبيعية وبشرية يجب الالمام بها عند التخطيط في تنمية النشاط الزراعي ،فالزراعة تعد من اهم مقومات النهوض بتنمية الشعوب ،فالزراعة الانتاجية لا يمكن ان تكون داخل المدن بسبب حاجتها الى مساحات واسعة وكبيرة من الارض لغرض الزراعة الانتاجية والحصول على انتاج زراعي بكميات كافية تسد تكاليف الانتاج والحصول على ارباح وعلى هذا الاساس نلحظ ان معظم المستقرات الصغيرة تكون ريفية ، فالتنمية الزراعية تعمل على تحسين النظام البيئي في اثناء توسع الرقعة الخضراء فهي تساهم في تحسين ظروف المناخ المحلية ومقاومة عوامل التذرية وجرف الترب وكذلك تساهم في خلق مناطق ترفيهية وان اهمالها ينعكس على البيئة الريفية [47] فالتنمية الزراعية اساليب متعددة منها التنمية عن طريق استثمار اراضي زراعية جديدة غير مستثمرة في زراعة المحاصيل الزراعية بسبب ملوحة التربة او العامل الاهم هو عدم توفر الموارد المائية وهذا ينطبق على منطقة الدراسة ،فالاهمال الذي اصاب قطاع الري والبزل والتكسرات الحاصلة للقنوات المبطنة والتجاوزات على القنوات الرئيسية ، وفي ظل ازمة المياه الحالية (عالميا) التي كانت سبب رئيسي في انحسار مياه نهر الفرات بسبب اغلاق المنافذ التي تمد النهر من قبل الجانب التركي بالاضافة الى االعمليات العسكرية التي حصلت في سدة النعيمية وتوقف أكثر محطات الضخ لمياه السقي بسبب الأنقطاع المستمر بسبب انقطاع الكهرباء وقلة توفر الوقود للمولدات الكهربائيةكلها ادت الى ان تحصل شحة بمياه السقي حيث لا تتوفر الا (30%) من الحاجة الكلية لمياه السقي وخصوصا الاراضي البعيدة عن قنوات الري ، مما يتطلب وضع خطة للتقليل من أعتماد الزراعة التقليدية الى أستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة , وحتى في حالة توفر المياه فأنه يجب علينا توفيرها لتنمية مناطق أخرى .ومما ساعد في ذلك وجود اعداد جيدة من خريجي مؤسستين علميتين في منطقة الدراسة هما كلية الزراعة وكلية الطب البيطري يمكن الاستفادة منهم في اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية.

وبذلك ان مقومات سياسة التنمية الزراعية في ناحية النصر وسلام تعتمد على مايأتي :

1 - وجود مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة والقابلة للاستصلاح ايضا

2 - يشكل النشاط الزراعي في الوقت الحاضر الوجه الاكثر وضوح من بين باقي الانشطة الاقتصادية ، وبالرغم من المشاكل التي يعاني منها الى انه استطاع استيعاب جزء كبير من العمالة في الناحية ، وذلك لوجود سبب بسيط جدا هو ان اغلب البساتين والاراضي الزراعية تعود ملكيتها الى القطاع الخاص وهو اكثر تكيفا واستجابة للظروف الاقتصادية مقارنة بالقطاع العام .

3 - وجود وتوفر الموارد المائية المتمثلة بنهر ابو غريب الكبير والجداول المتفرعة منه بالاضافة الى المشاريع الاروائية الحكومية الموجودة ومنها :

مشروع ابو غريب الرئيسي الذي يعد من المشاريع الاروائية المهمة حيث يهدف هذا المشروع الى :

أ - يعد من المصادر الرئيسية لمياه الشرب في قضاء ابو غريب والمستقرات الريفية التابعة له
ب - ايصال الماء الى الاراضي المستثمرة بالزراعة التي تقدر مساحتها (55649) دونم
ت - ارواء المساحات الزراعية المخصصة للبساتين في ابو غريب
ث - الحد من هجرة سكان الريف واسقطابهم الى القضاء
ج تطوير الواقع الزراعي في النصر وسلام وتوفير الخدمات العامة .
اما مبررات وجود هذا المشروع فهي:
أ -وجود مساحات صالحة للزراعة
ب -وجود نهر الفرات بالقرب من المشروع
ت - هجرة سكان قضاء ابو غريب وخاصة الريف الى المناطق الاخرى
ث - موقع المشروع بالنسبة للمستقرات الريفية القريبة منه.
4-ان سكان الريف في الناحية يشكلون نسبة 49% من سكان القضاء موزعين على خمس مقاطعات واكثر من 59 قرية وهذا يحتم :
أ -القضاء على البطالة وتنمية الريف وخلق فرص عمل في الريف
ب - في ظل أهمال المناطق الريفية والاهتمام المبالغ فية في المناطق الحضرية سوف يؤدي ذلك الى الهجرة من الريف الى الحضر لذا يجب عدم الوقع في مثل هذه المشكلة
5-ان تنمية الريف والتركيز عليها سوف يؤدي ذلك الى توفير فرص عمل للمناطق الحضرية من خلال الحاجة الى تجارة المعدات والالات الزراعية والبيطرية والنقل
6-ان تنمية الريف لا يحتاج الى الكثير من الطاقة الكهربائية كما تحتاجه الصناعة والتجارة ، فجميع القرى حاليا تصل اليها خدمات الكهرباء
7-ان تنمية النشاط الزراعي حاليا يأتي كونه اقل تأثيرا بالوضع الامني السيئ في المنطقة
8-التأكيد على زراعة المحاصيل التي تدعم الصناعة وخاصة في السنوات اللاحقة

2 سياسة التنمية الصناعية

ان لعملية تحقيق التنمية الصناعية ضمن الحيز المكاني للاقليم الجغرافي أهمية كبيرة في التنمية المكانية لكونها تمثل القاعدة الاساسية التي تسهم في تعزيز فرص تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للاقليم ، وانطلاقا من هذا المبدأ فأن عملية التنمية الصناعية في الاقليم وتهدف الى :
1 - تحسين الوضع الاقتصادي للمنطقة بصورة خاصة ومحافظة بغداد بصورة عامة
2 - توفير فرص عمل للعاطلين والقضاء على البطالة
ولتحقيق هذه الاهداف فأن عملية التنمية الصناعية المقترحة ترتكز بشكل اساس على الصناعات التحويلية ولكون هذه الصناعات مقامة في المنطقة الشمالية والشمالية الغربية من المنطقة الحضرية للناحية لذلك وجب التأكيد على استمراريتها لكونها غير ملوثة ، كما ويجب تقديم الدعم للمصانع المحتفظة بهيكلها البنائي والأنشائي ومحاولة تشغيلها بأي طريقة من طرق الاستثمار والاستفادة الجيدة من المصانع المقامة حاليا والتي تعرضت الى عمليات النهب والسرقة والتلف ومحاولة زيادة عدد المعامل العاملة بصورة تدريجية القائمة حاليا وتوفير الحماية لها على المدى البعيد مع تحسن الوضع الامني للمنطقة لكون االحالة الامنية غير جيدة ، بالاضافة الى احتياجها الكثير من الطاقة الكهربائية ، وأنها حاليا غير مكتفية لذا يتوجب البدء بتفعيل الصناعات ذات الاستخدام الاقل للكهرباء والاكثر تشغيلا للايدي العاملة للقضاء على البطالة ،وبعد تشغيل جميع المنطقة الصناعية وجب التفكير في امكانية توسيع الصناعات وأيجاد مناطق جديدة ، وخاصة في شمال المنطقة الحضرية وبين المنشاءات الصناعية الكبيرة ،بالنسبة الى حالة وجود صناعات ملوثة فبالأمكان ايجاد منطقة صناعية لها وذلك في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة المحصورة بين طريق المرور السريع والطريق القديم من أقليم النصر والسلام حيث أن هذه المنطقة غير زراعية ومن ثم سوف يتم تجاوزها المنطقة الحرة الواسعة المقترحة وتليها منطقة المخازن المقترحة ومن ثم تاتي المنطقة السكنية التي سوف تكون زاحفة الى الشمال مما يمنع من انتقال التلوث الى المناطق الحضرية

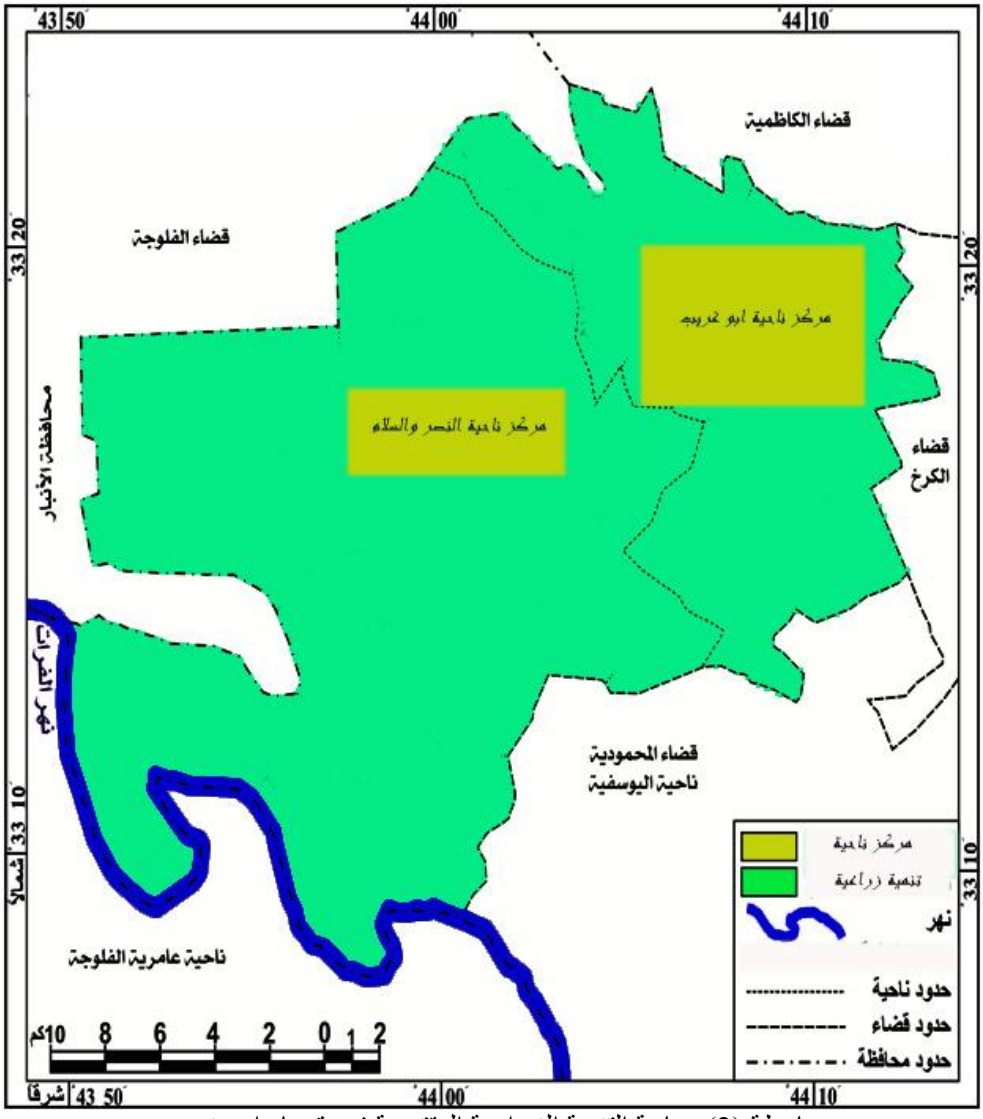

خارطة (2) سياسة التنمية الزراعية المقترحة في قضاء ابو غريب
(ناحية النصر والسلام ومركز في مركز القضاء)
المصدر: الباحث استنادا إلى إمكانات التنمية الزراعية في قضاء أبو غريب

ثانيا- السياسات المقترحة لناحية مركز القضاء

1 -سياسة التنمية الزراعية :

تهدف هذه السياسة الى تنمية وتطوير النشاط الزراعي من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف :

1 - الاستفادة من القابليات الزراعية للمنطقة ويتم من خلال:

أ - توفيرها فرص عمل ، حيث يعمل العديد من سكان المدينة في الاوضاع الراهنة بقطاع الزراعة والسبب يعود الى ان الغالبية العظمى من الاراضي الزراعية تعود ملكيتها لاهالي المنطقة

ب -ادخال نواتج الزراعة ضمن خطة التصنيع والتجارة

2 - التركيز على تنمية انتاج المحاصيل الزراعية الحضرية المتخصصة التي تخدم الاقليم الحضري التي تزوده بالمنتجات من السلع الزراعية سريعة التلف وذات الطلب اليومي خاصة الفواكه والخضار والانتاج الحيواني المتخصص من اللبان واللحوم والذي يتطلب عمالة زراعية متخصصة لاستزراع مثل تلك المحاصيل الحضرية .

3 - زراعة محاصيل كمادة خام صناعية (محاصيل قابلة للتصنيع)

4 - زيادة مساحة الاراضي الزراعية المستصلحة والمروية والتي تقدرب(48) الف

5 - تقليل هجرة سكان الريف وتحقيق الاستقرار وجذب السكان للمنطقة

6 - أقامة مخازن مبردة للمنتجات الحيوانية (البيض والحليب)

7 - أقامة مجمعات خدمية للمستقرات الريفية

ان سياسة التنمية الزراعية تعتمد في تحقيقها للاهداف المذكورة على المقومات الاتية:

1 - وجود اراضي صالحة للزراعة يمكن استثمارها زراعيا

2 - وجود الايدي العاملة بالنشاط الزراعي في الناحية
3 - وجود مشروع (ري عكركوف) الذي يعتبر احد المشاريع الاروائية التابعة لمشروع ري ابو غريب .

2-سياسة التنمية الصناعية

ان مدينة ابو غريب تتمتع بوجود بنية صناعية تشجع على المضي بالصناعة واعتبارها احد الانشطة الاقتصادية الاساسية لتنمية المدينة والاستفادة من منطقة التركز الصناعي القائم بها ، ومن اهم مقومات الصناعة في مركز قضاء ابو غريب تتمثل بالاتي :

1 - الصناعات الغذائية وخاصة صناعة اللبان والصناعات المشتقة منها
2 - صناعة (العصائر التعبئة والتغليف والتدريج والفرز والحفظ والتبريد)وتعتمد تلك الصناعات على المحاصيل الزراعية كالخضر والفواكه
3 - الصناعات الزراعية التي توفر مستلزمات الانتاج الزراعي من مبيدات –اسمدة عضوية وكيميائية وتقاوى والالات ومعدات الانتاج الزراعي
4 - الصناعات مواد البناء والانشاء حيث تتميز الناحية بتوطينها المزيد من مواد البناء (حديد التسليح –البلاط-الطوب-السيراميك – ومعامل خراسانة سابقة التجهيز) والتي يخدم انتاجها أقليم بغداد الحضري ، الا انه في ذات الوقت يجب توخي الحذر عند توطين مثل تلك الصناعات الملوثة للحفاظ على البيئة العمرانية نقية لنمط الضواحي الراقية دون تلويثها ، لذا يتوقع محدودية الحجم الصناعي للصناعات الانشائية المتوطنة بالمدينة
5 - الصناعات الصغيرة والمتوسطة المخلخلة من اقليم بغداد الحضري والمتكاملة مع الصناعات القائمة : فمن المتوقع ان يستمر دور المدينة الصناعي على المستوى الاقليمي والمتمثل في استقبال الصناعات المخلخلة والمزحزحة من الكتلة الحضرية والعمرانية لمدينة بغداد صوب الضواحي الداخلية مثل مدينة ابوغريب مع التأكيد على اختيار الصناعات المتوائمة مع مقومات التنمية الصناعية بالمدينة او مترابطة مع الصناعات القائمة او المتوقع اقامتها بالمدينة لتصبح بمثابة نشاط اقتصادي ثانوي ومكمل (ذو دور اقتصادي وتوظيفي وانتاجي)
6 - الصناعات الصغيرة المخصصة(الحرفية) والمترابطة مع الانشطة الاقتصادية الاخرى ، فالصناعات الحرفية يقصد بها هي تلك المناطق الحرفية التي تتخصص بنشاط حرفي واحد مثل(صناعة الملابس والتجهيز والصباغة ،وصناعة الاثاث والموبيليا ، والصناعات المعدنية وتشكيل المعادن واللحام ،صيانة واصلاح السيارات وقطع الغيار والمركبات) فالتنمية الصناعية في المدينة تتمثل في توطين المناطق الحرفية والصناعات الصغيرة والمتخصصة التي تقدم خدماتها للاقليم الحضري في مجموعه في ضوء القرب المكاني مابين المدينة وبغداد التي تصل الى 23كم

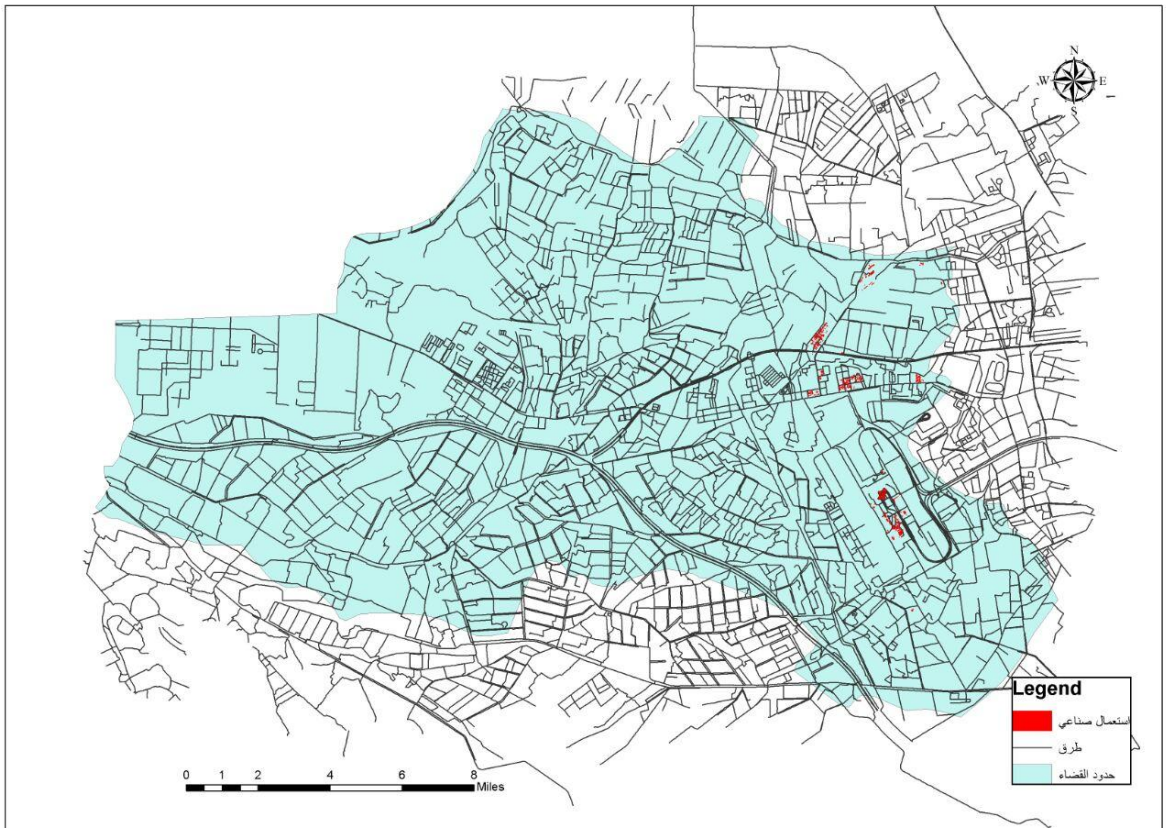

المصدر: الباحث استنادا إلى إمكانات التنمية الصناعية في قضاء أبو غريب

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية

1 - أظهرت الدراسة أن الوظيفة الاساس في منطقة الدراسة هي الوظيفة الزراعية نظرا للمساحات الواسعة التي يحتويها
2 - التعدي على الأراضي الزراعية واستخدام أساليب الري التقليدية مع محدودية الموارد المائية
3 - تدني حجم النشاط الصناعي وضعف بنيته الأساسية
4 - عدم كفاية فرص العمل لضيق القاعدة الاقتصادية في الوقت الذي تتزايد فيه إعداد السكان
5 - يتصف هيكل النشاط الاقتصادي في قضاء ابو غريب بأنه هيكل ضعيف بنيويا إي أن بنيته الداخلية تعتمد على قطاع إنتاجي واحد فعال والنشاط السائد في مركز القضاء هو الخدمات والزراعة والتعليم ، إما ا ناحية النصر والسلام فان النشاط السائد هو الزراعة والصناعة
6 - وجود عجز واضح في خدمات البنى الارتكازية لمنطقة الدراسة حيث ان الطاقة الفعلية لهذه الخدمات اقل من الطاقة المطلوبة وكما في
- خدمات شبكة الطرق غير متناسبة والدور الذي تقوم به في عمليات الحركة والمرور
- يحتوي قضاء ابو غريب على مستشفى واحد يحاول تقديم الخدمات الطبية للسكان
- هناك عجز واضح في خدمات الطاقة الكهربائية في القضاء متمثل ذلك في وجود المولدات الاهلية وتزويدها الطاقة في مناطق القضاء
7 - أظهرت الدراسة ان القضاء يحتوي امكانيات صناعية جيدة تساهم في تطويره حيث يحتوي على صناعات كبيرة ومتوسطة

التوصيات

1-انسجاما مع السياسات التنموية المقترحة التي تم اقتراحها توصي الدراسة بتنفيذ ما جاء في هذه السياسات من مقترحات والتي يمكن ادراجها فيما يأتي :
اولا- ناحية مركز القضاء
- سياسة تنمية زراعية
- سياسة تنمية صناعية
ثانيا- ناحية النصر والسلام
- سياسة تنمية زراعية (تنويع النشاط الزراعي واستصلاح الأرض وإنشاء مشاريع ري وبزل)
- سياسة تنمية صناعية (تطوير الصناعات البلاستيكية والمعدنية)
2 -توصي الدراسة باهتمام اكبر من قبل المسؤولين في محافظة بغداد والمختصين بالشأن الاستثماري والاقتصادي على الاستثمار الامكانيات التنموية التي يتمتع بها القضاء بشكل خاص وعلى تنمية وتطوير محافظة بغداد بشكل عام
3 -أستثمار المناطق الغير صالحة للزراعة في أقامة صناعات مؤسسات صناعية تعتمد على ما متوفر من موارد اولية لتحسين الواقع الاقتصادي للمنطقة وجذب السكان للاستقرار والعمل فيها
4 -ان الدراسة تقترح الاهتمام بالمكننة الزراعية واستخدام الآلات الحديثة ودعم الفلاحين لشراء الآلات الزراعية
5 -توفير احتياجات السكان من الخدمات وضرورة وصولها لبعض المواقع التي تفتقر أليها
6 -توفير الفرص الاستثمارية للأنشطة الاقتصادية المختلفة مع ضرورة تنوعها واستغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها المنطقة سواء في مجال الإنتاج الصناعي او الترفيهي او التجاري والإعمال
7 -دخول أنشطة اقتصادية ديناميكية النمو –ذات مستوى تكنولوجي مختلف وهي الصناعة التحويلية والسياحية
8 - تحديث القطاعات القائمة وخاصة الزراعة بتحويلها إلى صناعة تكنولوجية باستخدام اقل للمياه وإنتاجية اعلي وهو ما يمكن توافره في البرامج الكثيفة للزراعة المحمية
9 - تنمية الموارد البشرية بإدخال التعليم التكنولوجي الحديث لتوفير العمالة الفنية عالية المهارة والمستوى التكنولوجي للأنشطة الجديدة وتحديث الأنشطة القائمة
10 -تنمية الكوادر البشرية وتنمية الصناعات الأولية والتقليدية
11 -تطوير النشاط السياحي والاستفادة من موقع المنطقة سواء بالنسبة للسياحة الداخلية او الخارجية
12 -الاهتمام بطرق النقل مع أمكانية الاستفادة من تشغيل سكة حديد بغداد- القائم لنقل المسافرين والبضائع وخاصة ان الجانب التجاري احد الانشطة المهمة في قضاء ابو غريب
13-ان هذه التوصيات ان نفذت كلها او جزء منها فأنها يمكن ان تساهم في تغيير الواقع الحالي لمنطقة الدراسة نحو الافضل فتجعلها مناطق أستثمار زراعية متميزة فضلا عن تنمية الجانب الاهم بعد الزراعة النشاط الصناعي والتجاري .

الهوامش

1 - (Alden.j.1974.p9)
2 - (بدر،1990،صـ326)
3 - (خورشيد واخزون ،1988،صـ17)

4 - (Kuklinski,1978,p50)
5 - (العاني،2010،صـ25)
6 - (Armstrong.H.1978,p.5)
7 - (Molle.W,1980,p.3-5).
8 - (Armstrong.H,p.7)
9 - (غنيم،2005،صـ128)
10 -(الشديدي ،2008،ص42)
11 -(علي العمار ، بدون سنه ،صـ19)
12 -(الشمخي،2012،صـ14)
13 -(هاشم،1970،صـ105)
14 -(محي الدين،1975،صـ34)
15 -(رزوقي،صـ2008،87).
16 -(ماجد،صـ17-18)
17 -(الدليمي،صـ 33-81، 1984)
18 -(Walensky,1966,p.26)
19 -(Bruton,1985,p.245)
20 -(جبلز واخرون ،2009،صـ753).
21 -(سالم،2012،صـ65)
22 -(الخياط ،1986،صـ15-16).
23 -(الطائي ،صـ2015،27)
24 -(عبد القادر ،صـ128-1986،129)
25 -(سالم ،2012،صـ69)
26 -(عبد القادر ،صـ1968،129)
27 -(سالم،2012،صـ68)
28 -(طقنوس، 1980،صـ5)
29 -(العساف وأخرون،2011،صـ125)
30 -(العساف وأخرون،2011،صـ125)
31 -(السماك،صـ1987،22)
32 -(الشمخي،صـ2012،20)
33 -(حميد، نقي،صـ242-1979،243)
34 -(خطاب ،2009،صـ62)
35 -(النجيفي ، القريشي ،صـ220-1988،224)
36 -(محمد صالح 6،صـ1986،94)
37 -(محمد صالح ،صـ1986،138)
38 -(النجيفي ن القريشي،صـ217- 1988،218)
39 -(الكناني ،2005،صـ49-50)
40 -(الجانبي ،1996،صـ21)
41 -(الحديثي،1995،صـ120)
42 -(الحديثي،1995،صـ232-236)
43 -(الخفاجي ،1989،صـ54-56)
44 -(السماك ، التميمي،1987،صـ22)
45 -(السيد،صـ1988،454)
46 -(خلف،صـ233، 2006)
47 -(خير،2004،صـ266)

المصادر

1 - بدر، عادل فهمي، دراسات حول التنمية في الوطن العربي،ط1،مؤسسة الخدمات العربية للطباعة والنشر،عمان،1990
2 - جبلز مالكوم،رومر مايكل ، أقتصاديات التنمية ، تعريب طه عبد الله منصور،عبد العظيم محمد مصطفى،دار المريع للطباعة ،ط1،الرياض،2009

3 - الجنابي ،عبد الزهرة علي،(واقع واتجهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط من العراق)اطروحة دكتورا ،غير منشورة كلية الاداب ، جامعة بغداد ،1996
4 - الحديثي , حسن محمود علي , المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في اقاليم متباينة , مجلة المخطط والتنمية , العدد الـ1 , بغداد , 1995
5 - خطاب , ثائرة عبدالفتاح محمد , (المتغيرات الاقتصادية , وانعكاساتها في مسارات تنمية المناطق دون خط الفقر – ميسان نموذجاً , رسالة ماجستير , غير منشور ., جامعة بغداد , مركز تخطيط حظري واقليمي ،2009
6 - خورشيد ،ماجد واخرون ،اسس التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ن 1988،
7 - الخياط , كمال محمد سعيد , القطاع الزراعي في العراق , جامعة صلاح الدين , كلية الزراعة , 1986
8 - الدليمي، سهى مصطفى حامد،سياسة التنمية الاقليمية وأثرها في تطوير المناطق المتخلفة ، رسالة ماجستير،مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد ،1984
9 - سالم , علي عبدالهادي , (نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد الـ9 , المجلد الـ4 , 2012
10 - السماك ،محمد ازهر،التميمي،عباس علي،اسس جغرافية الصناعة ،دار الكتب للطباعة ، الموصل،1987
11 - السيد , محسن حرفش , التخطيط الصناعي , جامعة البصرة , دار الحكمة للطباعة والنشر 1988 ,
12 - شاكر رزوقي , ملاحظات في سياسات للتنمية الاقليمية , مجلة المخطط والتنمية , العدد 16 , المركز التخطيط الحضري والاقليمي , جامعة بغداد 2008
13 - الشديدي، حسين احمد سعد ،سياسات التنمية الإقليمية مواجهة التحضر في إطار اللامركزية ، اطروحة دكتورا ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد،2008
14 - العاني، محمد جاسم محمد ، التخطيط الاقليمي –المبادئ والاسس –نظريات وأساليب ،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2010،
15 - عبد القادر , محمد صالح , (الدخل إلى التخطيط الحضري والاقليمي , كلية الاداب , جامعة البصرة , 1968
16 - العساف ، احمد عارف ،الوادي ،محمود حسين، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ط1، دار المسرة للطباعة والنشر،عمان ،2011
17 - العمار , علي كريم , (التنمية الاقتصادية , الواقع والافاق المستقبلية , دراسة تحليلية لحالة العراق , مركز التخطيط الحضري والاقليمي , بدون سنة , بحث منشور)
18 - غنيم، عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي،ط3، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2005
19 - الكناني ،كامل كاظم بشير ،الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ، بغداد ،2005
20 - محي الدين عمرو،التخطيط الاقتصادي،دار النهضة للنشر، بيروت،1975
21 - النجيفي , سالم توفيق , القريشي , محمد صالح تركي , مقدمة في اقتصاد التنمية , جامعة الموصل , 1988
22 - هاشم ،محمد عبد المطلب ، تطبيقات نظرية وعملية في المحاسبة ،حسابات الحكومة والادارة المحلية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ،1970

مصادر انكليزي

1. Alden,Jandmorqan,R."Regional planning comprehensive view",Great Britain First published by Leanard Hill Books 1974
2. Kuklinski Antonio ,regional desegregation of national policies and plans,printed in Hungary,Firstprinting,by mouton&co.,1975
3. Walensky,L0wies,L,"The Planning and Execuation of Economic Development" McGraw Hill Books company,London,1966